أعداد تجريبية
العدد 003
تموز/ يوليو 2023

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

راصد الاستعمار الإسرائيلي وسياسات الفصل العنصري

نشرة شهرية يعدها جهاز متخصص في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ترصد أهم السياسات والمواقف والخطوات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين

هدم التجمّعات البدوية وتهجيرها- المصدر صحيفة "العربي الجديد"

ملخّص

شكّل العدوان على جنين أبرز جرائم الاحتلال خلال شهر تموز/يوليو، وذلك بسبب حجم العدوان واحتلال المخيم على مدار أكثر من 48 ساعة، إذ استشهد خلاله 12 فلسطينياً، بينهم أربعة أطفال. وهي النسبة الأعلى بين المحافظات الفلسطينية من حيث عدد الشهداء الذي وصل خلال الشهر إلى ما يعادل 27 شهيداً وشهيدة في مجمل الأراضي الفلسطينية. أما المثير للاهتمام لدى حساب معدل أعمار الشهداء، فإنه حقيقة أن معدل أعمارهم يقارب الـ23 عاماً، وهو ما يشير، بوضوح، إلى قيام الاحتلال باستهداف الشباب الفلسطيني والأطفال، فبالإضافة إلى الأطفال الأربعة الذين استشهدوا في مخيم جنين، استشهد أيضاً الطفل فارس أبو حسنة، البالغ من العمر 14 عاماً، خلال اقتحام الاحتلال مدينة طولكرم. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أهمية هذه الاقتحامات اليومية للبلدات الفلسطينية التي تندلع فيها مواجهات تقوم قوات الاحتلال بقمعها بالرصاص الحي والقنابل والغاز المسيل للدموع. وعادة ما تكون بهدف تنفيذ اعتقالات، إذ وصل عدد الاعتقالات الكلّي خلال الشهر إلى ما يعادل 344 معتقلاً.

جاء التقرير في الشهر الأخير من الدورة الصيفية للكنيست، ومحاولة الائتلاف الحكومي تمرير سلسلة كبيرة من القوانين العنصرية قبل نهاية هذه الدورة. ففي مجال القوانين، كان الأبرز قانون توسيع نطاق البلدات التي لديها صلاحية تشكيل "لجان قبول"، وهو من أكثر القوانين عنصريةً في أراضي الـ 48، ويسمح لما يسمى "البلدات الجماهيرية" بمنع الفلسطينيين في أراضي الـ 48 من السكن فيها، وبإقصائهم من الحيز العام. هذا بالإضافة إلى قانون آخر، يضاعف العقوبة بحق مرتكبي جرائم التحرش الجنسي والاغتصاب، إذا كانت ذات "خلفية قومية"- وهو ما يجعل قضية تحظى بإجماع على رفضها، ويجب أن يعاقب عليها القانون بشدة، قضية تمييز تفتح الباب لتلفيق التهم، وبصورة خاصة بعد إضافة بند "التحرش"، الذي يجعل إسرائيل الدولة الأولى التي تميز بين مغتصب وآخر، وبين مجرم وآخر بسبب خلفيته القومية. وفي سياق القوانين، يجب الإشارة إلى الهجمة الكبيرة، إسرائيلياً، على التعليم في مدارس شرقي القدس، وجميعها تندرج في إطار الحرب على الهوية والرواية الفلسطينية. وفي مجال الاستيطان، يمكن رصد عدة اعتداءات من المستوطنين على الفلسطينيين يومياً. وجميعها تندرج في إطار طرد الفلسطينيين من المساحات المفتوحة في الضفة، وحشرهم داخل مناطق (أ). وأيضاً، مقارنةً بالتقارير السابقة، يمكن تتبُّع مسيرة السيطرة على الموقع الأثري

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شارع أنيس النصولي - فردان، بيروت - لبنان
+961 1-80-49-59 www.palestine-studies.org ipsbeirut@palestine-studies.org instituteforpalestinestudies palestinestudies.ar palstudies_ar

ومحيط سبسطية، فبعد التشريعات التي ذكرتها التقارير السابقة والاقتحامات، وردت في هذا التقرير الميزانيات التي تقدَّر بـ120 مليون شيكل، بهدف السيطرة على الموقع وطرد الفلسطينيين، بعد أن كان مفتوحاً أمام الجميع. أما البعد الثاني المهم في مجال الاستيطان، فهو بدء تشريع بؤر استيطانية أقامتها "شبيبة التلال" في أراضي الـ 48، وهنا تبرز قضية بلدة عيلبون في الجليل، ففي الوقت الذي تمنع إسرائيل البلدات العربية من التوسع، والتي باتت محاصرة، فإنها تسمح ببناء بؤرة استيطانية على بُعد كيلومترات معدودة، وحصرية لليهود بسبب قانون "لجان القبول"، وتضعها، حكومياً، في إطار خطة الاستيطان في النقب والجليل. وفي الخليل، خلال حرّ تموز/ يوليو، قامت قوات الاحتلال بطمر آبار وينابيع مياه طبيعية، كانت تُستعمَل للزراعة والاستخدام المنزلي، في إطار التضييق على التجمعات الفلسطينية، بهدف تهجيرها إلى مراكز المدن وقتل الزراعة.

وفي إطار الهجوم على المقدسات الدينية، تشكل قضية دير "مار الياس" في حيفا أحد أبرز الاعتداءات. إذ بدأ عشرات المستوطنين بالتوافد إلى الدير في منطقة "ستيلا ماريس" في حيفا، بادّعاء أن قبر "النبي إليشع" موجود هناك، وبدأوا بإقامة صلاة توراتية داخل الكنيسة، بعد أن ضيّقوا على الراهبات في الدير، وهي مقدمة لاستهداف الكنيسة الواقعة على تلة مطلة على مدينة حيفا. هذا بالإضافة إلى الاقتحام الواسع للمسجد الأقصى في ذكرى ما يُسمى "خراب الهيكل"، حيث اقتحم آلاف المستوطنين المسجد بقيادة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير.

تغطية خاصة: العدوان على جنين

اقتحمت قوات الاحتلال فجر يوم الإثنين، الموافق 3 تموز/ يوليو، مخيم جنين للاجئين ومدينة جنين، لتنفّذ عدواناً بمشاركة أكثر من 1000 جندي من الوحدات البرية، وطائرات مقاتلة ومسيّرات. وكانت قوات الاحتلال افتتحت العدوان بقصف جوي استهدف موقعاً في المخيم. استمر هذا العدوان أكثر من 48 ساعة، قامت خلالها قوات الاحتلال بعزل المخيم عن محيطه كلياً، واجتياحه بالكامل، كما سيطر الجيش على منازل المواطنين الفلسطينيين وتحويلها إلى مراكز قنص للجنود، هذا بالإضافة إلى تجريف الطرقات باستخدام جرافات عسكرية وتدمير البنى التحتية. وكان كلٌّ من رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع يوآف غالانت أعلنا أن هذه العملية ليست الأخيرة، وأن قوات الاحتلال ستعود للعمل في جنين. أما الدافع الرئيسي إلى العملية، فكان بحسب التعبيرات الإسرائيلية، ما يسمى "الحفاظ على حرية الحركة" للجيش الإسرائيلي داخل مخيم جنين، وهي أصلاً جريمة تُرتكب يومياً بحق الشعب الفلسطيني، إذ تقتحم قوات الاحتلال البلدات والمدن والأحياء الفلسطينية بصورة يومية، فتلقي قنابل الغاز وتنفّذ عمليات اعتقال واسعة.

- استشهد نتيجة العدوان 12 شهيداً، بينهم أربعة أطفال.

- قامت قوات الاحتلال بتجريف البنى التحتية داخل المخيم، ولحِق الضرر بـ3.9 كيلومترات من الطرقات هناك بسبب التجريف، هذا بالإضافة إلى تضرُّر ما يعادل 460 وحدة سكنية في المخيم، إما بسبب احتلال الجيش، وإما بسبب الجرافات والقصف الجوي. كما تم إلحاق الضرر بـ9 كيلومترات من أنابيب المياه والصرف الصحي، وهو ما جعل 100 أسرة خارج النظام الصحي، وأدى إلى انقطاع المياه بالكامل أكثر من 3 أيام.

- لحِق الضرر بـ4 مدارس تابعة للأونروا، كما تعرضت الطرقات إلى المدارس لأضرار جسيمة.

- هُجّر أكثر من 500 أسرة خلال العملية، ومن أكثر المشاهد انتشاراً خلال العدوان كانت رؤية المئات، وهم ينزحون نحو المدارس أو المستشفيات، بهدف الاحتماء من بطش الاحتلال الذي دفعهم إلى مغادرة بيوتهم؛ ويصل عدد أفراد هذه الأسر إلى 3500 فلسطينياً، بحسب مكتب الأمم المتحدة، وبحسب مصادر أُخرى، فإن العدد لا يقل عن 4 آلاف فلسطيني.

- اعتقلت قوات الاحتلال خلال العدوان أكثر من 300 فلسطيني، بعضهم حققت معه ميدانياً وأفرجت عنه، وآخرون تم الإفراج عنهم لاحقاً، وبعضهم لا يزال معتقلاً.

اقتحامات وجرائم

تتواصل الاقتحامات الإسرائيلية اليومية للمناطق الفلسطينية، وتتخللها، عادةً، اعتقالات وإطلاق قنابل وغاز مسيل للدموع. وعلى الرغم من أن هذه الاقتحامات تشكل جريمة بحق المجتمع الفلسطيني الذي لا يشعر بالأمان، لا في داخل المنزل ولا في مراكز المدن، فإن إسرائيل تعتبر هذه الاقتحامات "حقاً" لها، حتى أنها تذهب أبعد من ذلك وتعتبرها مبرراً لعملية عسكرية واسعة، وهو ما حدث فعلاً خلال العدوان على جنين الذي توسّع التقرير في شرحه في بند خاص.

- وصل عدد الشهداء خلال شهر تموز/ يوليو إلى 27 شهيداً وشهيدة، متوسط أعمارهم 23 عاماً، وهو ما يشير إلى استهداف الاحتلال لجيل الشباب في فلسطين. وتوزع الشهداء بحسب المحافظات، فكانت النسبة الأعلى في جنين خلال العدوان، 12 شهيداً، و8 شهداء في نابلس،

و5 في رام الله، كما ارتقى شهيد في الخليل، بالإضافة إلى الشهيد الطفل فارس شرحبيل أبو حسنة ابن الـ14 عاماً.

- اقتحم أكثر من ألف مستوطن ساحات المسجد الأقصى يوم 27 تموز/ يوليو، بمناسبة ما تسمى ذكرى "خراب الهيكل"، وعلى رأسهم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير. وبالإضافة إلى دعوة بن غفير الإسرائيليين إلى الوصول إلى الأقصى، معتبراً إياه "المكان الأهم، ويجب فرض السيادة عليه"، سبق له أن قام بجولة استفزازية في أحياء البلدة القديمة مساء 26 تموز/ يوليو، وسط حراسة مشددة. وإلى جانب بن غفير، شارك في الاقتحام وزير النقب أيضاً يتسحاك فاسرلوف، من حزب "عوتسما يهوديت". وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن قوات الاحتلال انتشرت في باحات المسجد الأقصى، ومنعت الفلسطينيين من الدخول إليه لساعات طويلة.

- يوم 27 تموز/ يوليو، استشهد الطفل فارس شرحبيل أبو حسنة (14 عاماً)، من مدينة قلقيلية، بعد إطلاق جنود الاحتلال الرصاص الحي على رأسه خلال اقتحامهم المدينة. وباستشهاد أبو حسنة، يرتفع عدد الشهداء الأطفال من بداية سنة 2023 ليصل إلى 37 شهيداً من الأطفال- ما يقارب 20% من عدد الشهداء منذ بداية 2023.

- قامت قوات الاحتلال يوم 25 تموز/ يوليو بإطلاق النار على ثلاثة شبان فلسطينيين قرب بوابة الطور في منطقة جبل جرزيم، بالقرب من مدينة نابلس، وهو ما أدى إلى استشهادهم، وهم: نور العارضة (32 عاماً) ومنتصر سلامة (33 عاماً) وسعد الخراز (43 عاماً). وادّعت قوات الاحتلال أن الثلاثة أطلقوا النار على مجموعة من الجنود.

- يوم 23 تموز/ يوليو، حاول العشرات من اليهود المتطرفين اقتحام كنيسة ودير "مار الياس" في منطقة "ستيلا ماريس" في مدينة حيفا، بادّعاء وجود قبر "النبي إليشع" الذي تدّعي المجموعات المتطرفة، وبينها مجموعة "لا فاميليا"، أنه موجود داخل الكنيسة. وهذه ليست أول مرة تقتحم مجموعات يهودية متطرفة الكنيسة، فقبل ذلك، قام أفراد منها باقتحام الكنيسة والتضييق على الراهبات في الدير الملاصق لها، وإقامة صلاة توراتية في داخلها. وهذه المرة، جاء اليهود المتطرفون، من أتباع الرابي بيرلاند، في حافلة، بعد أن كانوا يصلون إلى الكنيسة أفراداً، في إشارة إلى بدء حراك منظم يستهدف الكنيسة والدير في مدينة حيفا.

- يوم 16 تموز/ يوليو، أغلقت قوات الاحتلال جميع مداخل محافظة بيت لحم. أغلق الاحتلال حاجز الكونتينر الذي يفصل وسط الضفة الغربية عن جنوبها، وداهم جنوده عدداً من المحال التجارية، واستولوا على كاميرات المراقبة، وأطلقوا الرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية.

- يوم 5 تموز/ يوليو، شنّت طائرات حربية إسرائيلية غارات جوية على مواقع مختلفة في قطاع غزة، وقصفت بثلاثة صواريخ موقعاً في منطقة عجلين جنوب غربي مدينة غزة. وهو ما أدى إلى تدميره واشتعال النيران فيه وتضرُّر عدد من منازل وأملاك المواطنين القريبة من القصف. هذا بالإضافة إلى أنها قصفت بأربعة صواريخ على الأقل موقعاً شمال غربي بلدة بيت لاهيا شمال القطاع، وأوقعت فيه دماراً وخراباً في أملاك المواطنين المجاورة، كما أغارت طائرات الاحتلال على موقع في بلدة بيت حانون شمال القطاع.

- يوم 26 تموز/ يوليو، قام جيش الاحتلال وجنود "الإدارة المدنية" بإلقاء كميات كبيرة من الأسمنت داخل ينابيع المياه في منطقة الحجرة، جنوبي الخليل، بهدف طمرها ومنع العائلات الفلسطينية من استعمالها. وبحسب شهادات أصحاب الأرض الفلسطينيين، فإن مياه الينابيع تُستعمل للزراعة والاستخدام المنزلي، وأن قطعة الأرض التي تتواجد فيها الآبار تعود إلى عائلة فلسطينية. وبحسب أحد المتضررين من إغلاق الآبار، فإن 8 عائلات فلسطينية لا يقل عدد أفرادها عن الـ 50 شخصاً، تعتاش من الزراعة التي تستند إلى مياه الآبار والينابيع في قطعة أرض لا تقل مساحتها عن 30 دونماً. وتهدف هذه السياسة إلى إغلاق الموارد الطبيعية أمام الفلسطينيين، بهدف التضييق عليهم من خلال السيطرة على توزيع المياه بواسطة شركات ضخ المياه الإسرائيلية.

- يوم 24 تموز/ يوليو 2023، اقتحم الجيش الإسرائيلي مخيم نور شمس شرقي طولكرم، وحاصر المخيم وأغلق مداخله، وقام الاحتلال بعمليات تجريف وتخريب لأجزاء من البنية التحتية في المخيم، وألحق ضرراً كبير بأملاك المواطنين، وحطم عدداً من مركبات المواطنين، وأصيب 13 فلسطينياً، بعد مداهمة مسجد المخيم وعشرات المنازل الأُخرى، ومنع سيارات الإسعاف من دخول المخيم.

الاستيطان والسيطرة على الأرض

لا تزال اعتداءات المستوطنين اليومية على الفلسطينيين في الضفة الغربية، وبصورة خاصة في مداخل المدن الفلسطينية وما يسمى "المساحات المفتوحة"، إحدى أكثر الجرائم انتشاراً وتأثيراً في حياة الفلسطيني. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أمرين في اعتداءات

المستوطنين التي لا يمكن القول إنها يومية فقط، بل أيضاً منتشرة يومياً في مناطق عدة: محاولة طرد الفلسطيني من مناطق (ج) التي تسمى، إسرائيلياً، "المناطق المفتوحة"، وخاصة التجمعات البدوية التي تعيش في مناطق من دون كثافة سكانية عالية، وذلك بهدف طردهم منها وحشر الفلسطيني داخل مناطق (أ)؛ وثانياً، محاولة إعادة الحواجز والرعب إلى مداخل المدن الفلسطينية، وهو ما يشير إلى حشر الفلسطيني فيها على طريق ضم الضفة الغربية ومساحاتها المفتوحة.

- أقام مستوطنون 7 بؤر استيطانية خلال 10 أيام بين أواخر حزيران/ يونيو ومطلع تموز/ يوليو. ففي الأول من الشهر، قام المستوطنون ببناء بؤرة جديدة على أراضي المغير، شمال شرقي رام الله، ووضعوا في داخلها 100 رأس من البقر، وخيمة نُصبت على الطريق التي تصل إلى نحو 20 ألف دونم من أراضي قريتيْ المغير وكفر مالك، وتمتد حتى منطقة الأغوار.

وفي هذا السياق، فإن البؤرة في المغير هي السابعة، بعد أن أقام المستوطنون 6 بؤر استيطانية خلال الأسابيع الأخيرة من شهر حزيران/ يونيو؛ الأولى على طريق اللبن القديمة، اللبن سنجل قرب مستوطنة "معاليه ليفونا"؛ الثانية على أراضي أم صفا قرب الشارع الرئيسي المحاذي لمستوطنتيْ "عطيرت" و"حلميش"؛ الثالثة شرقي قرية مخماس قرب تجمّع البقعة؛ الرابعة عند طريق المعرجات غربي أريحا؛ الخامسة شرقي بلدة تقوع في بيت لحم؛ السادسة على أراضي دير استيا غربي سلفيت.

- قامت الحكومة الإسرائيلية في مطلع شهر تموز/ يوليو بتشريع بؤرة استيطانية عشوائية كانت مجموعة من "شبيبة التلال" أقامتها على أراضي قرية عيلبون في الجليل، وأطلقت عليها اسم مستوطنة "رامات أربيل". وكانت مجموعات من "شبيبة التلال" استوطنت أراضي قرية عيلبون قبل نحو 16 عاماً، ورفضت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالمستوطنة سابقاً. ومع تأليف الحكومة الجديدة، بادر حزب "عوتسما يهوديت"، بزعامة بن غفير، إلى تشريعها، وهو ما حدث فعلاً بعد أن أعلنت الحكومة نيتها توطين 500 عائلة يهودية، ضمن مخطط الاستيطان في الجليل. ومع الأخذ بعين الاعتبار القانون الذي أقرّه الكنيست حديثاً، ويمنح البلدات "الجماهيرية"، حتى 700 عائلة، صلاحية تشكيل لجان قبول (انظر/ي: القسم الخاص بالتشريعات)، فإن المستوطنة ستكون حصرية لليهود، في الوقت الذي سيُمنع سكان بلدة عيلبون الفلسطينية من السكن فيها، بسبب الخلفية الأيديولوجية للمستوطنين والقوانين التي تهدف إلى إقصاء العرب عن الحيز.

وبعد تشريع الحكومة للبؤرة، جاء المئات من المستوطنين، وعلى رأسهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، للاحتفال وبدء عملية التوطين الواسعة. وأشار بن غفير إلى أن إقامة هذه المستوطنة تأتي في إطار خطة الحكومة للاستيطان في النقب والجليل. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن المستوطنة تقع على بُعد 3 كيلومترات فقط عن شمالي قرية عيلبون، الأمر الذي من شأنه محاصرة القرية ومنع توسُّعها، على الرغم من أن بعض الأراضي التي تقام عليها المستوطنة ملكية خاصة لفلسطينيين من عيلبون.

- قضت محكمة الصلح في بئر السبع بتهجير أهالي قرية رأس الغرابة البدوية، الواقعة شرقي "ديمونا"؛ وذلك من أجل إنشاء حي يهودي يضم 11 ألف وحدة سكنية على مساحة 10 آلاف دونم، أمهلت المحكمة أهالي القرية حتى آذار/مارس 2024، لتهجيرهم ودفع 117 ألف شيكل غرامة تكاليف المحكمة. رفعت بلدية ديمونا دعوى ضد أهالي القرية البالغ عددهم 550 نسمة، الذين يُطلب منهم الاندماج في الحي الجديد ضمن تجمّع ريفي ملائم لنمط حياتهم الريفي.

- يوم 9 تموز/يوليو 2023، قام المستوطنون بأفعال متعددة، منها اقتحام وإحراق وتلويث المياه وهدم سوق؛ وهذا مؤشر إلى أن أفعال المستوطنين الإجرامية متعددة، وتتطور في منحى كبير. إذ اقتحم المستوطنون المسجد الأقصى وأدّوا صلوات عند مصلى باب الرحمة، كما أحرقوا عشرات الدونمات من أراضي قرية اللبن الشرقية جنوبي نابلس، ولوثوا مياه الشرب لعرب الكعابنة في منطقة (المعرجات الفوقا)، وأطلقوا أبقارهم وأتلفوا المحاصيل الزراعية في المنطقة نفسها، وفي مدينة الخليل، كما هدموا أجزاء من السوق القديمة وسط المدينة، والسوق مغلقة منذ سنة 1983. وخرّبوا المحصول الزراعي لمواطن من مسافر يطا؛ ويوم 27 تموز/يوليو، اقتحم مستوطنون من مستوطنة يتسهار بلدة عصيرة القبلية جنوبي نابلس، وهاجموا المزارعين والمنازل، وأحرقوا مركبة؛ ويوم 7 تموز/يوليو 2023، هاجم مستوطنون بالحجارة سيارة إسعاف كانت تقل طفلاً (يبلغ عاماً ونصف)، كان مصاباً بكسور متعددة في الجمجمة والوجه، ويعاني جرّاء نزيف دماغي، وكانت السيارة في طريقها إلى مدينة نابلس لنقل الرضيع المصاب.

- أحرق المستوطنون 4 مركبات، وخطّوا شعارات عنصرية تدعو إلى الانتقام من العرب في قرية أبو غوش غربي القدس، واقتلعوا عشرات الأشجار، ودمروا محاصيل زراعية في منطقة البويرة شرقي مدينة الخليل، وقاموا بنصب خيام وتخريب عرائش العنب وخط شعارات عنصرية، وأتلفت أبقارهم محاصيل الفلسطينيين، واستولوا على بئر ماء؛ ثم هاجم المستوطنون مركبات المواطنين بالحجارة في قرية حوارة، واقتحمت مجموعة منهم قرية العوجا وروّعوا الفلسطينيين.

- يوم 24 تموز/يوليو، أحرق المستوطنون عشرات أشجار الزيتون في قرية بورين جنوبي نابلس، وقطعوا الأشجار التي لم تُحرق. كذلك اقتحم المستوطنون المعززون بالجيش الإسرائيلي منطقة نعلان وخربة حراشة في قرية المزرعة الغربية شمال غربي رام الله.

- يوم 20 تموز/يوليو، اقتحم مستوطنان مسلحان أراضي الكنيسة الأرثوذكسية في جبل صهيون في القدس، ووضعا الأغطية على الأرض، وأعلنا أنهما سيبقيان على الأرض، ووجّها شتائم إلى مسؤولي الكنيسة عندما طلبوا منهما الخروج من المكان.

- يوم 20 تموز/يوليو 2023، شرع المستوطنون في بناء بؤرة استيطانية جديدة في منطقة السواحرة شرقي القدس، والأراضي المستهدفة بالبؤرة تُعتبر المدخل الرئيسي لبرية السواحرة، وتبلغ مساحتها 70 ألف دونم. أقام المستوطنون باراكساً، ووضعوا فيه ألعاب أطفال؛ الاستيلاء على هذه المنطقة، هدفه ربط مستوطنتيْ (كيدار) و(بوعز) المُقامتين على أراضي السواحرة وأبو ديس.

- يوم 2 تموز/ يوليو، اعتدى مستوطنون في محافظة سلفيت على منتزه بلدية قراوة بني حسان، وهاجم المستوطنون مركبات مواطنين في سلفيت، وأحرقوا شاحنة مواطن من نابلس.

- يوم 11 تموز/ يوليو 2023، اقتحمت قوات الاحتلال منزل عائلة "صب لبن" في عقبة الخالدية في البلدة القديمة في القدس، وأخلت المنزل من سكانه، واعتقلت المتضامنين مع العائلة، واقتحم المستوطنون المنزل وأقاموا به. ويوم 24 تموز/يوليو 2023، أخرج المستوطنون أثاث منزل عائلة صب لبن، استكمالاً لعملية الاستيطان في المنزل.

سياسيون وقرارات حكومية

- "سياسة الإصبع الخفيف على الزناد"؛ كشفت القناة 12 أن وزير الأمن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير صادق على تعليمات تتيح للمستوطنين سهولة إطلاق النار؛ تنص التعليمات على منع مصادرة أسلحة المستوطنين الذين يطلقون النار على الفلسطينيين، بحجة وقوع هجمات (على خلفية قومية).

- وزير المالية والوزير في وزارة الأمن بتسلئيل سموتريتش بدأ بتجهيز خطة تسمح لإسرائيل بهدم منازل ومنشآت في مناطق (أ)، وأيضاً في مناطق (ب)، بذريعة "الأمن القومي الإسرائيلي". وتُعَد هذه الخطة، التي اعترف الوزير بأنه يعمل عليها أيضاً، تحولاً في السياسة الإسرائيلية في مجال الهدم والسيطرة على البناء الفلسطيني، إذ كانت هذه السياسة محصورة في مناطق (ج)، وبحسب اتفاقيات "أوسلو"، لم يكن لإسرائيل صلاحية التدخل في البناء داخل مناطق (أ) و(ب)، لذلك، يُعتبر هذا التحول تخطّياً إضافياً لاتفاقيات "أوسلو"، وخطوة إضافية على طريق إنهاء مرحلة "الحل السياسي" والتوجه إلى حسم الصراع الذي تسعى له الحكومة بصورة عامة، وسموتريتش بصورة خاصة.

تمت مناقشة الخطة في لجنة "الأمن والخارجية" في الكنيست، وقال سموتريتش خلال المداولات إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على عِلم بها. وعلى الرغم من أن عنوان الجلسة كان البناء في الضفة، فإن صحيفة "هآرتس" كشفت أن النقاش تركز حول مناطق (أ) و(ب). وفي حال تم تمرير الخطة في المجلس الوزاري المصغر "الكابينيت"، فسيكون لإسرائيل القدرة على تقليص الوجود الفلسطيني وحصره أكثر مما هو محصور إلى داخل مناطق (أ)، على طريق استمرار الاندفاع الإسرائيلي للسيطرة على المناطق المفتوحة.

- يوم 17 تموز/يوليو، قررت الحكومة الإسرائيلية تخصيص مبلغ 120 مليون شيكل لما يسمى "تطوير وحفظ المواقع التراثية والأثرية" في الضفة الغربية. وبحسب القرار الحكومي الذي كان جزءاً من الاتفاقيات الائتلافية مع حزب "عوتسما يهوديت" بزعامة إيتمار بن غفير، فإن الحكومة ستخصص مبلغ 32 مليون شيكل للاستثمار في سبسطية، وهو موقع مستهدَف في منطقة نابلس، أشار التقرير في عدديه السابقين إلى الخطوات الإسرائيلية التي تستهدفه، ومنها تحويل الموقع الأثري، الذي كان مفتوحاً أمام الجميع، إلى "حديقة" مغلقة اقتحمها الوزراء، وتستهدف جمهور المستوطنين الذي يطرد السكان الفلسطينيين من المنطقة الأثرية، بعد الاعتداء عليهم. هذا بالإضافة إلى مبلغ 20 مليون شيكل لتطوير موقع أثري من فترة مملكة "الحشمونئيم" على مداخل محافظة أريحا الفلسطينية، وما يعادل 45 مليون شيكل لِما يسمى "استقطاب الزوار"، وهذه السياسة الإسرائيلية تهدف إلى دفع الفلسطينيين خارج هذه المناطق، عبر تحويلها إلى ثكنات عسكرية لتأمين اقتحامات المستوطنين واعتداءاتهم.

قوانين ومشاريع قوانين

- قدّم 12 عضواً من الائتلاف الحاكم مشروع قانون يهدف إلى التضييق على المدارس الفلسطينية في شرقي القدس، وذلك عبر منع تمويل المدارس العربية في المدينة التي تدرّس المنهاج الفلسطيني، ولا تدرّس المنهاج الإسرائيلي. ويعتبر القانون أن المنهاج الفلسطيني يحتوي على

مضامين "إرهابية"، لأنه يتضمن رواية مختلفة عن رواية إسرائيل ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بشأن الصراع. ويخوّل القانون وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نزع التمويل ومصادرة أموال هذه المدارس.

وهنا، من المهم الإشارة إلى أن هذا القانون يتماشى مع الهجمة الإسرائيلية الواضحة على هوية الفلسطينيين في القدس. مرّ القانون بالقراءة التمهيدية، ويجري الآن نقاشه في اللجان المختصة والهيئة العامة للكنيست، تحضيراً للتصويت عليه وإقراره في القراءة النهائية.

- قدّم عضو الكنيست ونائب رئيس الكنيست عن حزب "الليكود" نيسيم فاتوري مشروع تعديل قانون أساس "الكنيست"، بحيث ينزع عن المحكمة العليا صلاحية التدخل في قرارات لجنة الانتخابات المركزية. وبذلك، يمنح لجنة الانتخابات المشكّلة من الأحزاب المشاركة في الائتلاف، ويكون للائتلاف الأغلبية فيها، صلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن مَن يترشح للانتخابات، ومن لا يترشح. وعادةً، تشطب لجنة الانتخابات المركزية الأحزاب الفلسطينية التي تستأنف، بدورها، قرار لجنة الانتخابات أمام المحكمة العليا. أما إذا مرّ تعديل القانون، وبات قرار لجنة الانتخابات المركزية هو القرار النهائي، فإن الأحزاب العربية، جميعها، ستكون أمام خطر الشطب، وذلك بسبب وجود هيمنة أيديولوجية صهيونية على الكنيست من جهة، ومن جهة أُخرى، بسبب العداء لكل ما هو فلسطيني، وللهوية الفلسطينية.

- صادقت الهيئة العامة للكنيست، بالقراءة التمهيدية، على مشروعيْ قانون يهدفان إلى زيادة الرقابة الأمنية على المدارس والمعلمين الفلسطينيين في أراضي الـ 48، وأيضاً في القدس الشرقية. وتأتي هذه الخطوة بهدف زيادة رقابة جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) على المضامين والخلفيات الأيديولوجية للمعلمين، وما يسمى، إسرائيلياً، "الإرهاب"، طبعاً، بحسب الفهم الإسرائيلي لـ"الإرهاب". ويُلزم القانون وزارة التربية والتعليم فحص ما يسمى "الخلفية الأمنية" لأي فلسطينية، أو فلسطيني مرشح لوظيفة معلم، ويشترط منح رخصة التعليم بألا يكون لديه "ماض أمني وارتباط بتنفيذ عمل إرهابي"، وهو تعريف فضفاض جداً، يسمح برقابة واسعة على التعليم الفلسطيني، أمنية واستخباراتية، استهدافاً للهوية الفلسطينية والانتماء، وللرواية المخالِفة لرواية "الأمن" الإسرائيلي.

ولا يتوقف مشروع القانون الذي تمت المصادقة عليه عند منع المرشحين لوظيفة معلم، بل يسهل عملية فصل أي معلم قُدّمت لائحة اتهام ضده، حتى لو لم تفضِ إلى الإدانة، بادّعاء أنه "ليس ملائماً للعمل في سلك التربية والتعليم".

أما مشروع القانون الآخر الذي قدمه عضو الكنيست من حزب "عوتسما يهوديت"، تسفي فوغل، فيقضي بتشكيل لجنة تضم 5 أعضاء يعيّنهم وزير التربية والتعليم، وبينهم مندوبون من جهاز التعليم، والشرطة، والشاباك، والحكم المحلي. وتمت المصادقة على القانون بأغلبية 45 ومعارضة 23 عضو كنيست فقط. ويذهب القانون إلى أبعد من فحص "الخلفية الأمنية"، أو تقديم لائحة اتهام بحق المرشحين، ويخوّل اللجنة إقالة أي معلم، بزعم أنه "عبّر عن تأييده للكفاح المسلح لدولة عدوة، أو منظمة إرهابية، أو عمل إرهابي، أو الانتماء إلى تنظيم إرهابي"، وطبعاً في إطار التفسير الإسرائيلي الأمني لـ"الإرهاب".

- أقرّت الهيئة العامة للكنيست في يوم الثلاثاء الموافق 26 تموز/يوليو، بالقراءة النهائية، التعديل القانوني لتوسيع قانون "لجان القبول" الذي أقره الكنيست في سنة 2011، وكان يمنح البلدات اليهودية التي يوجد فيها بحدود الـ 400 عائلة، وتسمى "بلدات جماهيرية"، إقامة "لجان قبول" مخوّلة رفض مرشحين للسكن في البلدة بسبب عدم "ملاءمة العائلة للأجواء الثقافية والأيدلوبوجية في البلدة". أما التعديلات الجديدة على القانون، فإنها توسع عدد البلدات التي يمكنها أن تشكل هذه اللجان التي تستهدف بالأساس دخول الفلسطينيين في أراضي الـ 48 إلى البلدات اليهودية، وتعزز الفصل العنصري، عبر رفع الحد الأقصى للعائلات إلى 700 بيت، بدلاً من 400، وحينها، كان عدد البلدات 475 بلدة، وهو ما يوسع، عملياً، إنفاذ القانون، ويعزز الفصل العنصري.

- صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة الأولى يوم 17 تموز/يوليو، على تعديل قانون "الحكم المحلي"، بحيث يُسمح بتحويل أموال العائدات الضريبية وغيرها من المناطق الصناعية الإسرائيلية غير التابعة لبلديات محددة، لمصلحة المستوطنات في الضفة الغربية. سابقاً، كانت هذه الأموال توزَّع على البلدات المجاورة للمنطقة الصناعية داخل الخط الأخضر فقط. أما تعديل القانون الجديد، فإنه يسمح لوزير الداخلية بتوقيع أوامر تسمح بنقل هذه الأموال إلى المستوطنات في الضفة الغربية ومؤسسات الحكم المحلي فيها.

يُعَد هذا القانون خطوة إضافية في سلسلة قوانين الضم التي تسنّها الحكومة، والتي تتميز بأمرين: أولاً، تحويل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى الوزارات المختلفة "المدنية"، وليس إلى الحاكم العسكري ووزير الأمن؛ وثانياً محو الفروق ما بين المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والبلدات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.

- أقرّت الهيئة العامة للكنيست يوم 19 تموز/ يوليو، بالقراءة التمهيدية، مشروع قانون يسمح بفصل كل طالب جامعي في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية، يعبّر عن موقف سياسي "داعم للإرهاب"، بحسب نص القانون، وفق تعريف إسرائيل للإرهاب، وهو كل تضامُن مع المقاومة الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أن القانون يسمح بفصل كل طالب يرفع علم "عدو"- وتم ذكر ما يسمى، إسرائيلياً، "علم السلطة الفلسطينية"، والمقصود هنا العلم الفلسطيني الذي تحاول السلطات الإسرائيلية إنكاره كعلم للشعب الفلسطيني، على طريق إنكار وجود الشعب الفلسطيني، وتعتبره علم "السلطة الفلسطينية". كما يقضي القانون بتفكيك ما يسمى "خلايا سياسية"- والمقصود الأذرع الطلابية للأحزاب السياسية الفاعلة في أراضي الـ 48.
حصل القانون على دعم 51 نائباً من كتل الائتلاف، وعارضه 33 نائباً من كتل المعارضة.

- أقرّت الهيئة العامة للكنيست يوم الأحد الموافق 30 تموز/ يوليو، بالقراءة النهائية، مشروع قانون يقضي بمضاعفة العقوبة والغرامة بحق مَن يرتكب جريمة اغتصاب "بدوافع قومية"، وبإقراره، تمت إضافة التحرش الجنسي إلى التهمة. وعلى الرغم من الموقف الجارف من الاغتصاب والتحرش الجنسي، فإن التعامل معه "بدوافع قومية" ومضاعفة العقوبة لهذا السبب، يجعله قانوناً عنصرياً حتى حين يدور الحديث عن قضية تحظى بإجماع وجريمة بشعة. فالتعامل الإسرائيلي مع مقولة "دوافع قومية" يعني- العرب. هذا بالإضافة إلى أن تعديل القانون وإضافة "التحرش الجنسي" يفتحان باب الادعاء واختلاق التهم.

هدم المنازل والمنشآت وإخطار الهدم/ وقف البناء

- أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، المقدسي كايد ادكيدك على هدم منزله في حارة السعدية في بلدة القدس القديمة، حين أخطرت سلطات الاحتلال ادكيدك بهدم منزله ودفع غرامة مالية كبيرة إذا قامت السلطات الإسرائيلية بهدمه، وهو ما دفعه إلى هدم منزله بيده. كذلك، أجبرت سلطات الاحتلال مقدسياً على هدم محلين تجاريين في بلدة بيت حنينا بتاريخ 10 تموز/ يوليو 2023. كما أجبرت بلدية الاحتلال محمود سعود على هدم منزله في بيت حنينا يوم 25 تموز/ يوليو، ويعيش سعود وعائلته في البيت منذ عدة أعوام. وهدم عدد من المقدسيين بيوتهم بأنفسهم، تجنباً لدفع تكاليف وغرامات الهدم وإزالة الردم في بلدة جبل المكبر وبيت حنينا.

- يوم 25 تموز/ يوليو، هدمت بلدية الاحتلال عدداً من المنشآت في بلدة الزعيم شرقي مدينة القدس، كما هدم الاحتلال باراكسات وحظائر أغنام لعائلات مختلفة من بلدة العيساوية.

- يوم 26 تموز/ يوليو، هدم الاحتلال الإسرائيلي جزءاً من مدرسة بدو الكعابنة في منطقة المعرجات شمال غربي مدينة أريحا، وقد أخطر الاحتلال بهدم المدرسة 27 مرة، وهي مبنية من الطوب والصفيح، وتخدم أطفال سكان المنطقة وبدو الكعابنة، كما صادر الاحتلال مواد البناء التي جلبها أهالي المنطقة لتوسعة المدرسة وتطويرها. وفي سياق قريب مما يجري ضد المدارس الفلسطينية، حطم جيش الاحتلال محتويات مدرسة بير قوزا الأساسية في بلدة بيتا جنوبي نابلس. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن سياسة هدم المدارس التي تخدم أبناء التجمعات الفلسطينية، تأتي كجزء من سياسة التضييق، بهدف التهجير، وبصورة خاصة في مناطق (ج) التي يستهدفها الاحتلال والمستوطنون.

- ازدادت وتيرة إنذارات الهدم للمنشآت والطرقات والبيوت في شهر تموز/ يوليو؛ فقد أخطرت قوات الاحتلال خمسة إخطارات بوقف العمل والبناء في غرف وطرقات زراعية في بلدة دير بلوط في سلفيت. كما سلمت قوات الاحتلال 10 إخطارات هدم للمواطنين في قرية فروش بيت دجن شمال شرقي نابلس، ثمانية منها لمنازل آهلة بالسكان، واثنان من الإخطارات لبركتين زراعيتين.

اعتقالات وقضايا الأسرى

- رصد عدد من مؤسسات الأسرى عدد الاعتقالات خلال النصف الأول من سنة 2023 "بلغ عدد إجمالي حالات الاعتقال 3866 حالة اعتقال، وتصدّرت القدس النسبة الأعلى من حيث أعداد المعتقلين، إذ بلغت حالات الاعتقال فيها نحو 1800، بينما بلغ عدد الاعتقالات بين صفوف الأطفال من الإجمالي العام 568، وهذا يشكل زيادة عمّا سُجّل في الفترة نفسها من العام الماضي، والنساء 72 معتقلة، وبلغ عدد أوامر الاعتقال الإداري 1608، وكانت أعلى نسبة في عمليات الاعتقال في شهر نيسان/ أبريل، إذ بلغت 1001 حالة اعتقال".

- يوم 29 تموز/ يوليو، دهس جيش الاحتلال الشاب رعد تركمان وهو يقود دراجته النارية عند مفترق بلدة يعبد، وقام الجيش باعتقاله، بعد عملية الدهس، مع شابين آخرين.

- يوم 24 تموز/ يوليو، اعتقلت قوات الاحتلال أربعة صيادين من مدينة غزة وأصابت صياداً آخر، واستولت بحرية الاحتلال على مراكب الصيادين. وتشير حصيلة عمليات الرصد والتوثيق التي أجراها مركز الميزان إلى أن "قوات الاحتلال ارتكبت منذ بداية العام الحالي 2023،

وحتى صدور هذا البيان، 180 انتهاكاً بحق الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر، اعتقلت خلالها 19 صياداً، وأصابت 11 صياداً آخرين بجروح، واستولت على 6 قوارب صيد. كما تواصل تلك القوات حظر دخول المعدات الضرورية لاستمرار مهنة الصيد البحري في قطاع غزة، في إطار حصارها المشدد المفروض على القطاع".

- يوم 11 تموز/ يوليو 2023، أنهت محكمة الاحتلال في القدس الحبس المنزلي المفروض على الصحافية المقدسية لمى غوشة، وفرضت عليها 9 أشهر عمل لمصلحة الجمهور، و6 أشهر مع وقف التنفيذ لمدة 3 سنوات، بالإضافة إلى دفع غرامة مالية بقيمة 4500 شيكل.

المصادر التي استند إليها التقرير:

- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا.
- مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.
- مركز "مدار"- الراصد القانوني.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الصحف اليومية.